

التلازم الصرفي النحوي: مظاهره ومسوغاته

Correlation morphologic gramatical: Its appearances and justifications

¹ فاطمة عامر *

جامعة الجزائر 2، ameurfatma@gmail.com

² أد/محمد العيد رتيمة

جامعة الجزائر 2

تاريخ الارسال 2020/11/03 تاريخ القبول 2023/03/01 تاريخ النشر 2023/03/20

الملخص

لا شك أن النحو والصرف قد عرفا في بدايتهما نشأة تلقائية متزامنة قبل أن يستقطبا اهتمام العلماء وأقلامهم ليصيرا لاحقا علمين أساسيين من علوم اللغة، ويتدرجا بعد ذلك في مؤلفات النحاة، ولا يزالان كذلك حتى أنك إذا ذكرت "الصرف" منفردا وثبتت واو العطف تطلب "النحو" حثيثا إتماما للعبارة؛ فلا يكون الأمر إلا كما نشأت عليه فطرة الجماعة اللغوية تتحدث "الصرف والنحو" متلازمين متداخلين. لعل أفراد العلمين بمؤلفات خاصة تسندها في ذلك عناوينها، ثم ما كان من تخصيص كل واحد برنامج منفصل يتلقاه الطالب داخل قاعات الدرس، أعطى الانطباع بوجود قطيعة بينهما، وهما من ذلك براء؛ لأن الثابت أن صفة التلازم من متطلبات العلمين، ولئن تنازل عنه الصرف وقتيا، فإنه يبقى أساسا للتحليل النحوي يوجه وظائفه، ويحدد حركاته الإعرابية. هذا ما نسعى لإثباته عبر الدلائل والحجج.

الكلمات المفتاحية: الصرف - النحو - التلازم - التفاعل - الكلمة - التركيب.

Abstract:

There is no doubt that grammar and morphology experienced a simultaneous emergence before they attracted the attention of scholars and their pens, to become two basic sciences in the sciences of language. They were included in the writings of grammarians, and they are still so, so that if you mention "morphology" alone, you urgently ask for "grammar" to complete the phrase; The matter will not be except as the instinct of the linguistic community originated: "morphology and syntax." Perhaps the two flags were singled out with special books supported by their titles, and then the assignment of each one to a separate program that the student would receive inside the classroom gave the impression of a rupture between them, and they are both innocent. Because it is established that the attribute of coherence is one of the requirements of the two sciences, and even if it is temporarily waived by the morphology, it remains a basis for grammatical analysis that directs its functions and defines its syntactic movements.

Key words: morphology - syntax - association - interaction - word - structure.

مقدمة

الصرف والنحو علمان لغويان جليلان، وهما إلى ذلك لبنتان وسندان لبقية علوم اللغة العربية وعلوم الدين. نشأ هذان العلمان نشأة التوأم ولا يزالان كذلك إلى يومنا وسيلة في تعلم اللغة، وحفظ كتاب الله والتفقه في أحكامه، وهما مع ذلك مختلفان؛ فمضمون الأول البنى والوحدات المفردة، ومضمون الثاني التراكيب المفيدة، الإشكالية: إذا كانت طبيعة كل من الصرف والنحو تشير إلى خصوصية في المضمون والمنهج والأهداف وذلك بتأكيدات المهتمين من أهل الصنعة، فما هي الأسباب التي هيأت لذلك التلازم الملحوظ بين العلمين؟

الفرضيات : حتى نجيب على التساؤل السابق، ننطلق من فرضيتين:

-اختلاف علم الصرف عن علم النحو ثابت بالأدلة العلمية والعملية.

-ولكن مسيرة كل من العلمين عكست تلاهما واضحا على عدة مستويات.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في إبراز العلاقة المتينة المتواصلة منذ ظهور العلمين اللذين علّمت حدودهما تعريفات النحاة، وبياننا لذلك انتهجنا الوصف والتحليل.

هدف البحث: يهدف البحث إلى التنبيه على أن الخصوصية التي ميزت النحو عن الصرف ليست إلا تجسيدا لمبدأ الاختلاف الذي يتحقق به الاتفاق؛ ولئن كان في إمكان الصرف أن يستقل -أحيانا- بالدرس منفردا، إلا أن بلوغه الأفهام لا يكون إلا في حنايا التركيب، وأن الوظائف النحوية وعلامات إعرابها لا تتحقق إلا بالتوجيه الصرفي.

1- في التأليف الصرفي النحوي: لم يكن سيئويه أول من طرق باب الصرف والنحو، بل كان مسبقا بمجموعة من اللغويين الذين ناقشوا الجانب الصرفي والنحوي للغة العربية دلّنا عليهم بعض مؤلفاتهم التي بقيت في طي المجهول لولا ورود بعض عناوينها في مؤلفات المتأخرين من العلماء. فإلى جانب تلك العبارة الشهيرة: «انح هذا النحو» التي صدرت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه وتقسيمه للكلم، ثم ما كان من شأن النقط، وبعض الملاحظات النحوية التي أبداه أبو الأسود الدؤلي، وغيرهم من اللغويين الذين انبروا في تصحيح اللحن التي كانت ترد على ألسنة بعض العرب وغيرهم من العجم ممن أسلموا ولما تستقم ألسنتهم في قراءة القرآن الكريم، ظهرت عناوين عدة في النحو منها "التعليقة" للإمام علي رضي الله عنه و"المختصر" لأبي الأسود، و"الإكمال"، و"الجامع" لعيسى بن عمر. وألّف في الصرف: "كتاب التصريف" لأبي الحسن محمد بن كيسان (ت120هـ)، وكتاب "التصريف" لعلي بن المبارك الأحمر الكوفي (ت194هـ)¹، و"الإفراد والجمع"، و"التصغير" لمحمد بن الحسن الرؤاسي (ت187هـ)².

كان لظهور "الكتاب" أثر عميق فيما أُلّف بعده في فن الصرف والنحو حيث فتح الباب واسعا أمام ظهور مؤلفات في هذين العلمين، فكتب المازني (ت184هـ) "التصريف" وهو كتاب استثنأثر بالصرف دون النحو اعتبرته

خديجة الحديثي تلخيصا لكتاب سيوييه مع إضافات قليلة واختلاف في ترتيب المباحث³، وألف المبرد كتابه "المقتضب"، (ت286هـ) وابن السراج (ت316هـ) كتابه "الأصول في النحو"، وأبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت339هـ) كتابه "الجمال في النحو" وشرح السيرافي (ت368هـ) كتاب سيوييه، تلتها مجموعة من العناوين التي عكست جهود أصحابها منها ابن جني (ت392هـ) كتابه "المنصف في شرح التصريف"، و"التصريف الملوكي"، كما أهدى لنا جمال الدين أبو عمر عثمان المالكي المعروف بابن الحاجب (ت646هـ) "الكافية في النحو" و"الشافية في الصرف" مؤلفان جمع وفصل فيهما كل مباحث النحو والصرف. وكان لسكان المغرب والأندلس نصيب في هذا العلم الجليل منهم: الجزولي من خلال "المقدمة الجزولية" التي ضمت النحو والصرف دون فصل. ومن المنظومات التي كتبها علماء المغرب "الدرة الألفية في علم العربية" لناظمها زين الدين أبو الحسين يحيى بن معطي (ت628هـ)، وألف من بعده أبو عبد الله محمد بن مالك (ت672هـ) "الألفية" و"التصريف" وغيرهما مما جمع فيه إلى النحو مباحث الصرف. وامتدّ الزمان بالنحو والصرف يتداخلان تارة وينفصلان أخرى إلى يومنا لكن انفصالهما لم يكن إلا لهدف منهجي نظرا لاختلاف بنيتيهما الصرفية والتركيبية وتباين أهداف مباحثهما نلخص ذلك في التالي:

2-مواضع الاختلاف بين الصرف والنحو

يتفق -اصطلاحاً- أهل الصنعة من النحاة الصرفيين على أن الصرف والنحو علمان مختلفان، وهما من الناحية العملية كذلك؛ ذلك أن تعامل الفرد المتكلم مع الكلمة يختلف عن تعامله مع الجملة؛ نختصر هذا الاختلاف في النقاط التالية:

1- **خصوصية الموضوع والبناء** : على الرغم من اجتماع النحو والصرف تحت تسمية واحدة هي: "النحو" الذي عني به الأولون القصد في بناء الكلام على طريقة الجماعة اللغوية السابقة⁴، إلا أنهما مختلفان؛ فموضوع الصرف هو الكلمة وموضوع النحو هو علاقتها ببعضها في التركيب و«نظرٌ في عوارضها»⁵.

يعتني الصرف بالكلمات القابلة للتغير؛ لذلك يُخرج من دراسته الأسماء المبنية والأفعال الجامدة والحروف⁶، بينما يتوجه اهتمام النحو إلى دراسة التراكيب في المستوى الأعلى من مستوى تركيب الحروف؛ فحين يشغل بناء الكلمة وتصرفها في ذاتها، جذرا ووزنا وصيغة، اهتمام الصرف، تشغل الكلمة نفسها، وهي العنصر الذي يشكل نقطة تقاطع العلمين كما سنقف عليه لاحقا، اهتمام النحو، ولكن بنظرة مختلفة أوجدتها حتما طبيعة كل منهما؛ فالبناء الصرفي ليس هو البناء النحوي، وبناء المفردة ليس نفسه بناء الجملة⁷؛ وأن تُلحق على الترتيب الفتحة، فالسكون، فالكسرة بـ"الكاف" فـ"ألف المد" فـ"التاء"، لتشكل كلمة: "كاتب"، ليس كأن تُعالق هذه الكلمة بواحدة تسبقها ولتكن: "محمد"، وأخرى تلحقها ولتكن: "الدرس" ما يلزمك تعويض السكون على الباء ضمة؛ فمن هذا الوجه خالف الصرف النحو.

ب- منهج التحليل: لا شك أن لطبيعة البنائين الصرفي والنحوي تأثيراً في طريقة تعامل النحويين في تحليل بنيتيهما، فبينما تقوم الدراسة الصرفية على ملاحظة التركيب والترتيب الداخليين للكلمة من حيث رصد جذور البنية وطرق تصريفها والعلامة التي تلحقها أثناء ذلك⁸؛ فتكشف بطرق التحليل عن وزن البنية وترتيب حروفها وعددها والمعاني التي تتولد عن التغيرات التي تلحقها من زيادة وتصغير ونسب وتأنيث إلى غير ذلك، وفيه يقول ابن جني: «التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلمة الثابتة»⁹، يقوم النحو، باعتباره العلم الذي «يربحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء»¹⁰، بملاحظة التراكيب الجملية وما تتعرض إليه الكلمة من اختلاف الأحوال، لأجل ذلك يرى فيه ابن جني ميداناً لغويًا لمعرفة أحوال الكلم المتنقلة¹¹. كما تتبّع الدراسة فيه وظائف الكلمات داخل التركيب، والعلامات الناتجة عن تلك الوظائف، و تتفحص مواضع كل وظيفة، وتحسّس مواقعها في ترتيب الكلام، وتلاحظ الفروق بين مختلف الجمل.

ج- خصوصية الهدف: لا بد أن تختلف الأهداف بين علمي الصرف والنحو ما دام مختلفين في موضوعهما وبنائهما ومنهجهما التحليلي. تكمن أهمية الصرف في دراسة «الكلمات المفردة وأجزائها»¹²؛ لذلك فإن من بين ما يسعى إليه الصرف هو تقديم طرق بناء الكلمات وتشكيل المعاني الصرفية التي تعزز المعنى اللغوي¹³، كما يعمل على إثراء القاموس اللغوي باحتضان الصيغ الوافدة على اللغة العربية بإخضاعها إلى قوانينه حتى تكتسب حصانة بين أحوالها من الكلمات العربية. أما أهم أهداف النحو فهي: تقديم النماذج التركيبية السليمة وبيان إمكاناتها¹⁴، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الوظائف النحوية لأهمها عنوان البناء النصي المحكم واحتراز من اللحن بداية من أهم نصين بالنسبة للمسلم على الإطلاق وهو القرآن الكريم وفيه قال مكي بن أبي طالب: «علم النحو وسيلة الراغب لفهم القرآن وتخويده ليكون خالياً من اللحن»¹⁵. أما الحديث النبوي الشريف فيقول فيه ابن وكيع حين قصد الأعمش ليسمع منه الحديث: «...قلت يا أبا محمد وأي شيء أولى من الحديث؟ فقال: النحو، فأملئ عليّ الأعمش النحو، ثم أملئ عليّ الحديث»¹⁶.

3-- مظاهر التلازم الصرفي النحوي

على الرغم من الاختلاف الواضح بين الصرف والنحو فإن تاريخ البحث اللساني يشهد لهما تلازماً نحدّد مظاهره في التالي:

أ- على مستوى الدافع (اللحن): لا يخفى على طالب علوم اللغة أن من بين دوافع البحث اللغوي تنبّه أهل العلم والفتنة إلى ظهور بعض الأخطاء في قراءة العامة للقرآن الكريم، ولعله لم يكن المتن الوحيد الذي تفرّد بتسرّب اللحن إليه؛ ذلك أن لغة أهل المدن والحوضر قد لحقها بداية من القرن الأول للهجرة، بعد أن اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وحدث الانفتاح، ما لحق القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ولكن ليس بالقدر الذي

صوره بعضهم، في ما لاحظته الحاج صالح، غير أن حدوثه كان كافياً للتفكير في حماية هذا الإرث العظيم في فترة امتدت على مدى أربعة قرون بداية من القرن الأول للهجرة.

اللحن في اللغة الخطأ وهو واحد من معاني ستة¹⁷، فعلى الرغم من ارتباطه عند النحاة بالإعراب لوقوع الخطأ فيه، إلا أن تصويبات العارفين باللغة لأخطاء العامة وحتى الخاصة ممن اشتغل بالنحو، كانت تشير حينها إلى وقوعه في اللغة كلها؛ وعليه فإن من الفوائد التي تكشف عنها اللحن: تأسيس اللغة على ثلاث مستويات: الصوت والمفردة والتركيب إلى جانب الدلالة¹⁸. ولا أدل على ذلك مما جاء في كتب النحاة من أمثلة نسوقها على سبيل التوضيح. سمع عمر بن الخطاب رامياً يقول لصاحبه: «أسبت» فقال: «سوء اللحن أشد من سوء الرمي»¹⁹. ومثله «التابوت» بدلا من «التابوه»²⁰. ومن أمثلة اللحن على مستوى الدلالة في تعبير المتكلم قوله: «افتحوا سيوفكم» يريد: «سلوا سيوفكم»²¹.

أما ما كان من اللحن على مستوى الكلم ما عيب على الحاج من جعله «أن:إن، وإن:أن»²²، وما لحق بنية الكلمة من حيث صيغتها ووزنها في مثل: «بقل وجه الغلام» بالتشديد بدل التخفيف وهو خطأ²³، وقول العامة: «أكلت رأس» بسكون الكاف بدل فتحها وهو خطأ لأن وزن «فغلة» للمرة الواحدة وليس هو المقصود²⁴. ومن أمثله أيضا ما جاء على لسان أحدهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان سببا في إضعاف الحديث: «لا تسيدوني في الصلاة» والصحيح «لا تسودوني في الصلاة» لأن عين الفعل واوية وليست يائية²⁵. أما ما سيق من الأخطاء التركيبية ما نقل عن عمر رضي الله عنه في مخاطبته قوما: «ما أسوأ رميكم!» فيردون: «إنا قوم متعلمين»²⁶ وهو خطأ نحوي انتصب فيه خبر إن على الياء بدل الواو.

وعليه يمكن اختصار اللحن في المستويين الصرفي والنحوي على ما للأول من علاقة بالأصوات لأن اللحن الصوتي لا ينكشف إلا من خلال الكلم ما تصرف منها وما لم يتصرف (الجامد)، ولا نكاد نلاحظ لحنا صوتيا معزولا إلا بتركيبه مع باقي الأصوات للوقوف على المعنى الفردي للكلمة، وأنّ هذا المعنى الفردي يتحقق بتمايز أصوات بعينها؛ فكل نطق خاطئ لأحدها يؤدي إما: إلى معنى مغاير أو إلى اللامعنى وهي الكلمات المهملة المحصلة من قسمة التركيب الخليلية للكلمات. أما التركيب النحوي فهو منشأ الوظائف كالفاعلية والمفعولية، وهو منشأ الدلالات والمعاني الخفية وبدونه لا يمكن التوصل إلى أن «نؤوم الضحى» هي المرأة المخدومة التي تتمتع بحياة مريحة والذي دلنا عليها ليس معنى «نؤوم» و«الضحى» عاريين من التركيب ولكن إضافة الثاني للأول هو الذي سمح بنشوء هذه الدلالة فلا يُتصور كما نبّه الجرجاني أن «يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفرادا وبمجردة من معاني النحو»²⁷.

ب- على مستوى جمع اللغة: قام جمع اللغة العربية شاهدا على عصر انتباه العقل وتحرك الوعي العربي اتجاه لغته، وقلق الفكر والقلب معا بشأن ذلك الكتاب «القرآن» ذودا على حدوده لغةً وتشريعا. اللغة كما عرفها ابن جني: «أصوات يعبر

بها كل قوم عن أغراضهم»²⁸؛ حيث إن لبنيتها الأولى هي الأصوات، أما التعبير فلا يكون إلا بواسطة تركيب الصوت مع الصوت والكلمة مع الكلمة ليتحقق غرض المتكلم.

اهتم جماع اللغة بالبنى الصرفية والتراكيب لا يتردد المتحري بينهما إن في السؤال أوفي قبول الإجابة؛ وعليه توزع محتوى المدونة التي جمعها علماء اللغة بين الكلمات والتراكيب ما يؤكد على وعي المتحرين بقيمة العنصر الصرفي والتركيب في الحفاظ على بناء اللغة وامتداد حياتها ما امتدت حياة الناطقين بها؛ حيث ارتبطت الفصاحة عندهم بكل مستويات التعبير²⁹، ومثلما كانت الأصوات والبنى والتراكيب محل الخطأ عند المتكلمين بها، كذلك كانت محل العناية عند جماع اللغة.

من أمثلة اهتمام علماء اللغة بالمستوى الصرفي إلى جانب التراكيب ما جاء عن ابن جني سألت أعرابيا: «كيف تجمع دكانا؟ فقال: دكاكين. قلت: فسرحانا؟ قال: سراحين... فعثمان؟ قال: عثمانون. فقلت هلا قلت أيضا عثمانين؟ قال: أيش هذا، ما رأيت إنسانا يتكلم بما ليس من لغته، والله لا أقولها أبدا»³⁰. ومن أمثلتها أيضا سؤال أحد اللغويين لامرأة: «كيف تصغرين شيرة» فأجابت على الفور "شيرة" ³¹.

ومن أمثلة تحري اللغة في مستوى التراكيب ما كان من شأن تلميذي أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر مع أبي المهدي الحجازي والمنتجع التميمي في جواز نصب ورفع خبر ليس مع الاستثناء في جملة: «ليس الطيب إلا المسك»³².

ج- على مستوى الاحتجاج: جاء في لسان العرب: «الحجة البرهان.... ورجل محجاج أي جليل»³³، والحجة في الاصطلاح «ما دل به على صحة الدعوى وقيل الحجة والدليل واحد»³⁴. ويعرفه الأفغاني: «إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة»³⁵. يمثل الاحتجاج المرحلة التالية لجمع اللغة واستقرائها، ومن ثم وضع القاعدة التي تحتاج من النحوي إلى إثبات صحة ما ذهب إليه عن طريق الشواهد ممثلة في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف وفي كلام العرب. على ما تقدم وقف كل من الشاهد الصرفي والنحوي ركيزتين طالما اعتد النحاة بهما في تمكين قواعدهم.

الشاهد في اللغة هو الحاضر³⁶، أما في الاصطلاح فهو: «جملة من كلام العرب أو ما جرى مجراه، كالقرآن الكريم، تتسم بمواصفات معينة... وتقوم دليلا على استخدام العرب لفظا لمعناه أو نسقا في نظم الكلام»³⁷؛ فالشاهد إذا هو دليل لغوي وسيطه كلام العرب والقرآن والحديث النبوي الشريف يتوزع بين الكلمة المفردة والتركيب.

من الشواهد الصرفية التي احتج بها النحاة الصرفيون من كلام العرب على القرآن الكريم فعل "استحوذ" في قوله تعالى: ﴿أَسْتَحْوِذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ المجادلة¹⁹؛ يقول ابن جني في "باب في تعارض السماع والقياس": «... فهذا ليس بقياس؛ لكنه لا بد من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم

إنك من بعد لا تقيس عليه غيره»³⁸؛ ذلك أن "استحوذ" فعل معتل صحت عينه عند الزيادة مع أنه من باب "عاد" و"فاد" و"فاق"، ومع أن قلته في بابه لا تمنع توظيفه بعينه في القرآن أو الحديث أو النثر أو الشعر، إلا أنه يمنع القياس عليه وزنا وصيغة في غيره من الأفعال معتلة العين.

يقوم الشاهد النحوي دليلاً نقلياً على الطبيعة التركيبية للغة يقدمه لنا النحاة أحياناً في صورة تفاعلية بين النحو والصرف ومن أمثلته ما جاء عن سيبويه في "باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل...": «ومما يجرى مجرى فاعل من أسماء الفاعلين فواعل أجروه مجرى فاعلة... فمن ذلك قولهم: حواج بيت الله»³⁹ مؤكداً على قياس "فواعل" بـ "فاعلة" في العمل وهو النصب في قول العرب. أما ما جاء في باب "ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدأ": «فقولك: هذا الرجل منطلق، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلق» وشاهده عند سيبويه بيت النابغة: -«توهمت آيات لها فعرفت لها... لستة أعوام وذا العام سابع»-، يضيف سيبويه: «كأنه قال: وهذا سابع»⁴⁰.

د- على مستوى العنوان: تصريحاً وتضميناً: ورد في لسان العرب: «عننت الكتاب وأعنتته لكذا أي عرضته له وصرفته إليه، وعنّ الكتاب يعنّه عنّا، عننته وعننوته وعلننوته بمعنى واحد،... ويقال للرجل يعرض ولا يصريح: قد جعل كذا وكذا عنواناً لحاجته... فالعنوان لغة هو السمة والعلامة والأثر يستدل به على الشيء بوجه من وجوه التعريض والتصريح». أما في الاصطلاح فهو «مجموع العلامات اللسانية (كلمات مفردة، جمل...) التي يمكن أن تدرج على رأس كل نص لتحده وتدل على محتواه العام، وتغري الجمهور المقصود بقراءته»⁴¹.

نعد العناوين التي صدر بها نحاتنا مؤلفاتهم فضاءات طالما تعايش في كنفها مصطلحا النحو والصرف لا يفترقان على واجهات الكتب إلا لغاية منهجية أرادها أصحابها، ولا يتحققان تحت عناوين أخرى إلا صونا لهما من إحجام المستقبل وترغيباً لطالبهما تحبباً لنفور قد يجلبانه له قبل اكتشاف جوهريهما.

تتوزع عناوين الكتب التي جمعت تحتها مباحث النحو والصرف من حيث التمثيل الاصطلاحي بين: عناوين متمسكة بلفظ "النحو" و"علم العربية"، و"الإعراب" بمفهومها الذي جمع بين (النحو والصرف)، وعناوين تخلت كلياً عن هذين المصطلحين العلميين لصالح ألفاظ لغوية ذات معان جذابة ودلالات تنبئ عن رسائل ضمنية مفادها الأهمية والامتاع والإيناس.

وعليه نكون أمام شكلين من العناوين

أ- العنوان الصريح:

وقد عبّر عنه اصطلاحاً بطريقتين:

- العنوان الشامل المعبر عنه بمصطلح "النحو". أو "الإعراب".
- العنوان المفصل المعبر عنه بمصطلحي "الصرف" و"النحو".

تمثل هذين الشكلين من العناوين على ترتيبهما: "الحدود في النحو"، وهو كتاب يجمع بين الحدود الاصطلاحية النحوية مثل: «تعريف الفاعل»، والصرفية مثل: «تعريف اسم الفاعل». وهذا "المفصل في صناعة الإعراب" قد جمع بين مباحث النحو وهو الغالب ومباحث الصرف. ومن الكتب الحديثة "النحو الوافي"، هو عنوان حديث قصد به صاحبه النحو بمفهومه العام، جمع فيه بين مباحث الصرف والنحو على غرار عناوين المتقدمين. ومن العناوين التي عبّرت عنهما بلفظيهما نذكر: "الكناش في علمي النحو والصرف" المؤلفه اسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي، وهذا معجم حديث أسماه صاحبه "معجم المصطلحات الصرفية والنحوية"⁴².

ب- العنوان الضمني:

هو قسم لا يشير إلى المصطلح العام لـ "النحو" بلفظه، ولكن بألفاظ وتعابير متنوعة، ويبدو أن هذا النوع من العناوين يستعير كلمات من اللغة ذات معانٍ لافتة جذابة لا يمكن التوصل لمعرفة المحتوى الذي تمثله إلا من خلال الشهرة العلمية لمؤلفها في تخصصه؛ غير أن الطابع الموسوعي لهؤلاء مع غياب المصطلح الحقيقي المعبر عن المضمون في عناوينهم، يُحول دون التعرف على ما تحت العنوان، ولعلمهم استعاضوا عنه بكلمات جذابة ومُغرية مثل: "الكتاب"، و"التسهيل"، و"قطر الندى وبل الصدى"، تحبباً لهذا العلم في نفوس طلابه وغيرهم، ومن لا يعرف "شذا العرف" من أهل الاختصاص هذا العنوان الذي نكتفي بذكر جزئه الأول تلذذاً به لفظاً ومعنى. ومن الكتب الحديثة "جامع الدروس العربية" للغلاييني، وعليه يكون لمصطلح "النحو" -بمفهومه العام (الصرف والنحو)- وجود ضمني في تلك العناوين يكفي المتصفح للمضمون من إعادة قراءة العنوان ومن ثم إعادة بنائه لغوياً مستظهِراً في وعيه الصرف والنحو من خلال فهرس المحتويات.

هـ- **على مستوى التعريف:** نختصر في هذا المقال من التعريفات الجامعة تعريف ابن جني للنحو وهو: «انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره؛ كالثنية والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد إليها»⁴³. وهو عند ابن السراج «... علم استخراج المتقدمين فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب فاعلم: أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب وأن فعل مما عينه: ياء أو واو تقلب عينه من قولهم قام وباع»⁴⁴.

إن أهم ملاحظة يمكن إبدائها بشأن هذين التعريفين أنهما لم يشيرا لمصطلح "الصرف" في تعريفهما للنحو مع اتفاقهما في الغاية منه و المتمثلة في معرفة كلام العرب والتمثيل له؛ هو تمثيل جمع بين بعض مباحث النحو مثل: الإعراب، ورفع الفاعل ونصب المفعول، و من مباحث الصرف: الثنية والجمع وإعلال الأجوف بقلب عينه ألفاً.

ومن الملاحظات التي يمكن إبدائها أيضا هي أن علماءنا يطلقون لفظ "النحو" ويدرجون ضمن مباحثه الصرف، لكنهم لا يفعلون العكس لاشتمال الأول على الثاني ولأن المفهوم الاصطلاحي الذي استقر عندهم آنذاك هو معنى القصد والمشابهة والقياس لكلام العرب بأصواته ومفرداته وتراكيبه ودلالاته، ما وُلد عندهم نظرة شمولية للغة، ولأن النحو قواعد وقوانين فهو يجري على الصوت والكلمة والتركيب على حد سواء.

و- على مستوى المضمون: يتفق الدارسون للتراث اللغوي العربي على أن مباحث الدرس الصرفي جاء بعضها مستقلا عن النحو وجاء بعضها متضمنا في مباحثه⁴⁵، وتمثل تضمينه بطريقتين:

- إدراج أبوابه مع أبواب النحو وتحت مسماه في مؤلف واحد.
- الاستناد عليه في إرساء قاعدة الباب بوجه عام مثل اسمية الفاعل والمفعول به والحال والتمييز وغيرها، وتحديد بعض الشروط الأخرى التي تميز بين هذه الأبواب مثل الأصل في الحال أن يكون مشتقا وفي التمييز أن يكون اسما جامدا.

كان كتاب المازني في "التصريف" بمثابة الإعلان عن الانفصال المنهجي للدرس النحوي بمفهومه العام؛ ما فتح الباب أمام المهتمين باللغة في الاحتذاء حذوه، وكان مما انفردت به بعض المؤلفات كتابا ابن جني: "المنصف" و"التصريف المملوكي"، و"الشافية" لابن الحاجب غير أن ذلك لم يمنع من استمرار تعايش الصرف والنحو في المؤلفات المواكبة والتالية لظهور تلك العناوين، فهذا ابن السراج أَلَف كتابا أسماه "الأصول في النحو" وهو كتاب نحوي بالمفهوم العلمي العام للمصطلح عند صاحبه؛ لذلك لم يتردد المؤلف في جمع مسائل الصرف بالنحو، على الرغم من إفراجه الجزء الأخير بمباحث الصرف، إلا أنه ناقش جامعا في الجزء الثاني -مثلا- "باب التقديم والتأخير" و"باب المذكر والمؤنث"⁴⁶، ثم إنه يستنجد بالصرف في بيان طبيعة المصدر في مبحث "الأسماء المنصوبات"؛ يقول: «المصدر اسم كسائر الأسماء، إلا أنه معنى غير شخص، والأفعال مشتقة منه»⁴⁷

وهذا "المفصل" للزحشري جمع فيه إلى النحو مباحث الصرف ومن أمثلته ما جاء في الجزء الأول الذي حمله صاحبه عنوانا: "قسم الأسماء" ومن أمثلة ما بحث فيه، المفعول به والمفعول معه، والمبتدأ والخبر، والمصدر والمشتقات واسمي الزمان والمكان⁴⁸ كما أورد في القسم الثاني الخاص بالأفعال الفعل المتعدي والمبني للمفعول وأصناف الفعل الثلاثي والرباعي⁴⁹.

وهذا عالم بالنحو من المغرب العربي زين الدين يحيى بن عبد المعطي (ت628هـ) أَلَف "الدرة الألفية في علم العربية" وهي منظومة شعرية في النحو والصرف أفرد فيها مسائل كل من النحو والصرف بقسم خاص مع التداخل حيث رتب قسم "المشتقات" بين قسمي "النواسخ" و"أدوات النداء والندبة والاستغاثة"، في حين تباين عرض المسائل في "المقدمة الجزولية" لأستاذه الجزولي (ت. بين 606هـ-616هـ) التي تداخلت فيها مسائل النحو بالصرف حيث تترتب مباحث "المصدر"، و"العدد"، و"اسم الفاعل"، و"اسم الجمع" بين بابي "التنازع" و"كم".

من المؤلفات الحديثة التي جمعت هذين العلمين بين جنباتها نذكر: "النحو الوافي" لعباس حسن والذي ضمنه صاحبه مسائل النحو والصرف بترتيب ابن مالك في "الألفية" مراعيًا في ذلك طلبية الدراسات النحوية والصرفية كما جاء في مقدمة الكتاب. كما اشتهر من بين الكتب في النحو والصرف "جامع الدروس العربية".

واستمر البحث في هذين العلمين إلى يومنا بالجمع تارة وبالتفريق تارة أخرى لأسباب منهجية مع القناعة بثبوت العلاقة بين العلمين، وإذا استطاع الصرف أن يستقل عن النحو بدراسة علمية صرفية، فإن ذلك لا يتيسر للنحو لحاجته إلى معاني ومباني الصرف في توجيه وظائفه والتحكم أحيانًا في آثارها على أواخر الكلمات.

ز- التفاعل على مستوى التحليل : إن من بين مفاهيم مصطلح "التحليل النحوي" التطبيق الإعرابي التعليمي الذي يشمل القضايا النحوية مع الصرفية⁵⁰. ولأن التحليل إجراء يخص كل شيء مركب، ولأن المركب النحوي مجموعة من العناصر المادية (بنى متصرفة وغير متصرفة وأدوات) والمعنوية (اللغوية والنحوية والسياقية) المتعلاقة القابلة للتفكيك بواسطة التحليل النحوي فإن من بين ما جرّده لنا هذا التحليل: الوظيفة والحركة الإعرابية، كما جرّد مجموعة من الشروط الصرفية التي تتحكم في توجيههما. في المقابل جرد لنا التحليل الصرفي مجموعة من المباني والمعاني التي يعتمد عليها في توصيف الوظائف النحوية.

مما لا شك فيه أن الوحدات في النظام الصرفي قابلة كلها للانتفاع النحوي؛ فالتركيب النحوية بنى مفتوحة للمعربات والمبنيات على السواء وكذلك الوظائف النحوية، غير أن خصوصية تلك الوظائف تجعل من توجيه الصرفي توجيهًا متحفظًا؛ فترشيح بنية صرفية لوظيفة الفاعل أمر ليس على إطلاقه لأنه يخص الاسم لا الفعل على مستوى التقسيم الثلاثي، وتُستثنى بعض الظروف دون المشتق داخل الاسم بأنواعه من هذا التقسيم.

يتكشف النظام الصرفي على مجموعة من الوحدات الصرفية تتفرع وفق مجموعتين بحسب تصنيف النحاة: كالم متصرفة كليًا، وكلم غير متصرفة أو متصرفة جزئيًا ينتميان حسب التقسيم الثلاثي إلى الاسم والفعل والحرف ولكل خصائصه الدلالية والشكلية التي ترشحه لوظيفة أو أكثر في التركيب. اخترنا من تلك الوحدات البنى المتصرفة في مستواها التجريدي لننظر في كيفية تفاعلها نحويًا من خلال خصائصها الصرفية:

يقول الاسترابادي: «المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكوئها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه»⁵¹. إن من أهم خصائص البنية هي لزوم الموضع⁵² بالنسبة لكل من الحرف والحركة على ما ينتج عنهما من ترتيب لعناصرها حفاظًا على كيانها المادي والمعنوي؛ وعليه تتكشف البنية عن جذر ووزن وصيغة؛ فأما الجذر فهو المادة الصوتية المكونة من الحروف الأصول و التي تُكوّن الكلمة مرتبة مقترنة بمعنى عام، وأما الوزن فهو المثال أو الآلة التي توزن بها الكلمة والتي يراعى فيها عدد الحروف وترتيبها وحركاتها وسكناتها، وأما الصيغة فهي مجموع المعنى العام للجذر والمعنى الاشتقاقي للوزن⁵³.

من المباحث النحوية التي تتفاعل معها البنية الصرفية بواسطة "الجذر" مبحث "التوكيد"، و"المصدر المؤول" من "أن والفعل" أو "الجملة الفعلية" أو "الجملة الاسمية". فمن شروط التوكيد اللفظي تكراره بنصبه أي معنى ولفظاً في مثل: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ الفجر (22) أو ببعض التغيير في مثل: ﴿فَمَهَّلَ الْكَافِرِينَ أَمَهُلَهُمْ رُؤَيْدًا﴾ الطارق (17)؛ فالأصل في التوكيد اللفظي هو الحفاظ على جذر المؤكّد (ص-ف-ف) و(م-ه-ل) لارتباطه بقرينة الدلالة المعجمية وإلا ما اتضح معنى التأكيد.

يتمثل التوجيه الصرفي للجذر في المصدر المؤول في حفظه على المعنى الأصلي للجملة المراد تأويلها. فعلى الرغم من اعتماد النحو على الأصناف، لثباتها، في إعراب الجمل⁵⁴، فإنه لا يلبث أن يستثمر المفردات حين يتعلق الأمر برد الفروع إلى الأصول أو بالتأويل والتقدير. من أمثله: المصدر "خشوع" في ﴿أَلَمْ يَأْنٍ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ﴾ الحديد (16)، و"التلاوم" في ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَلَوْمُونَ﴾ القلم (30) و"الصبر" في ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ النساء (25). ينه الجذر في المصدر المؤول على أن النحو ليس ذلك الدرس المجرد بل هو مجموعة من القواعد الحية المتفاعلة مع كل اللغة، وأن للمعاني أثر غير هيّن في عمق قواعده، وضرورة الحفاظ على الجذر في المصدر المؤول هو الحفاظ على المعنى الذي لا يؤمنه سوى الحروف الأصول.

ويمثل "العمل" في الدرس النحوي واحداً من المباحث الموجّهة صرفياً بواسطة الصيغة؛ فحين تقرر القاعدة "إن الأصل في الاسم أن يكون معمولاً".⁵⁵ تقوم صيغة اسم الفاعل وغيرها من المشتقات شاهداً على عصيان القاعدة مُبَيَّنَةً للنحوي أنها قادرة مثلها مثل الفعل على توجيه الأحداث وتطويع الزمن إذا توفرت لها القرينة المناسبة فتخرج من حكم باب "المعمولات" إلى حكم باب "العاملين" حدثاً وزمناً ومثالها ﴿وَالَّذَاكِرِينَ﴾ الله كَثِيرًا الأحزاب (35)، ﴿فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ الكهف (23). من ثم فإن الصيغة أداة فعالة يلجأ إليها التسويغ في إعادة بعض التراكيب التي تخرج من حين لآخر عن القاعدة إلى أصولها. كما تعمل الصيغة على الانتقال بالجملة المبنية للمعلوم إلى المبنية للمجهول فيتأثر بذلك الإسناد وتتأثر حركة المفعول من الفتحة إلى الضمة، وتحافظ الصيغة أيضاً على بناء الفعل «لأن المصادر تبنى على الأفعال المأخوذ منها»⁵⁶ مثلما هو الشأن في المصادر المؤولة حيث يستوجب الحفاظ على الزائد من الفعل "يتلاومون" وهو "التلاوم" من الآية السابقة صونا لمعنى "التشارك" في إشارة إلى وجود طرفين ضروريين يؤكدهما الخطاب القرآني ما يستدعي تخيل موقف أهل النار وهم يتعاتبون كل يلقي باللوم على الآخر.

وقد بدا لنا أن أكثر المباحث علاقة بالوزن "مبحث الممنوع من الصرف"؛ حيث إن الحركة الإعرابية التي هي نتاج أثر العامل في المعمول تتخذ شكلين: "الظهور والتقدير وظهورها وتقديرها يكون لسببين: طبيعة البنية الصرفية من حيث صحة الحرف الأخير واعتلاله، و الوزن.

يعد الوزن علة من علل المنع من الصرف؛ فيمنع تنوين الاسم وجزه في ما جاء من الأعلام على وزن "أفعل: أحمد، و"فُعِل: دُئِل، و"تَفَعَّل: تغلب"، وما عدل عن الألفاظ التي هي بوزن "فاعل" إلى وزن "فُعِل": "عامر وعمر". كما إن من بين شروط صياغة فعلي التعجب عدم مجيء صفته المشبهة على وزن "أفعل" الذي مؤنثه "فعلاء".

4-- مسوغات التفاعل الصرفي النحوي

قال ابن جني: «التصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكر، ورأيت بكرًا، ومرت ببيكر، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة»⁵⁷؛ فالفرق، على ما تقدم، واقع، ما يؤكد استقلالية كل من العلمين؛ لأن تغير بنية الكلم يختلف عن تنوع وظائفها النحوية؛ لذلك فإنه يجب أن تكون معرفة ذات الشيء الثابت في حكم النحاة، أصل لمعرفة الأحوال المتنقلة التي تصاحبه⁵⁸؛ ومنه فإن ربط معرفة النحو بمعرفة الصرف مرهون بجملة من المسوغات التي سمحت بهذا التلازم ممثلة في التالي:

أ- "الصرف والنحو" نحو في وعي النحاة: أدرج الصرف والنحو تحت مسمى "النحو" منذ البداية وكان ذلك لسببين أولهما: أن في كليهما انتحاء لسمت كلام العرب، وثانيهما: اختصار وتأکید العلاقة الوثيقة القائمة بين العلمين؛ يقول الرضي: «واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة»⁵⁹ ما يسوغ لنا تسمية هؤلاء بـ "النحاة الصرفيون".

لا يختلف المتأخرون عن المتقدمين في تعاملهم مع هذين العلمين وهم في مؤلفاتهم بين جامع بينهما ومفرد لكل منهما؛ ذلك أن فكرة التلازم المستقرة في نظرهم إلى النحو والصرف لا تزال قائمة مع اعترافهم باستقلال العلمين ومع إقرارهم بالتعريف الشهير بأن ميدان الصرف هو معرفة بنية الكلمة وأن النحو معرفة أحوالها المتنقلة أي وظائفها داخل الكلام؛ ذلك أن كون الصرف أصبح قسيما للنحو لا ينفي علاقته به في عرف علماء اللغة وعند المهتمين بطرق التركيب على مستوى الكلمة والجملة، فحيث يسجل غياب النحو في الدرس الصرفي فإن العكس غير صحيح؛ إذ لا نحو بدون صرف.

إن الإصرار على ملازمة الصرف للنحو مع اختلافهما موضوعا وأداة⁶⁰ دليل على وجود نظرة تحليلية صائبة ووعي لغوي بتلك العلاقة القوية التي تربط بين هذين العلمين؛ الشاهد في ذلك أن جماع اللغة ت انقسموا إلى فريقين: فريق كان همه المعاني والدلالات وجماليات التعبير، وفريق ركز جهده في جمع الأبنية والتراكيب⁶¹؛ الأمر

الذي دفع به إلى الاستفسار عن الكلمات وطرق بنائها وعن التراكيب وكيفية إعراب أواخرها ومن أمثلة ذلك الاستفسار عن كيفية جمع "دكان"، وعن النصب بالكسرة نيابة عن الفتحة أو الجر في كلمة "عرقاتهم" من "استأصل الله عرقاتهم"⁶². وهذا عباس حسن في مقدمة كتابه "النحو الوافي" لا يتخلص من فكرة ملازمة الصرف للنحو حيث يصرح: «فهذا كتاب جديد في "النحو" -وما يتصل به من الصرف-»⁶³؛ فجاء كتابه "النحو الوافي" جامعا لمباحث هذين العلمين.

ب- الكلمة وحدة التحليل الصرفي والنحوي. «الكلمة ما يمكن أن ينفصل من الكلام فينفرد في النطق أو ينفصل بالبدل فلا ينفرد»⁶⁴؛ وتمثل الأسماء والأفعال المتصرفة تصرفا كاملا العناصر التي لها بنية في حين تمثل حروف المعاني وبعض الأسماء والأفعال الكلم الجامدة وفقا لتقسيم سيبويه⁶⁵ والتي لا جذر ولا وزن ولا صيغة لها. تقف الكلمة عنصرا مشتركا بين الصرف والنحو، ومسوغا لذلك التلازم بينهما، ونقطة تفاعل لا يستغنيان عنها، يتساوى ما تصرف منها وما لم يتصرف؛ فهي محور العلمين ومادة الدرسين الصرفي والنحوي؛ ففي حين اهتم الدرس الصرفي عند المتقدمين بالكلمات المتصرفة كليا على حساب غير المتصرف منها، انشغل النحو بهما معا لأن مهمته لم تكن البحث في بنيتها وإنما مراقبة وظائفها داخل الجملة، ملاحظا مدى اطراد علاقة العوامل بحركات أواخر الكلمات، مستفيدا من جملة من المعطيات التي هُيئت لها والتي أبان عنها الدرس الصرفي.

يحلل النحوي الكلام بتفكيك الجملة إلى كلمات لها معنى ووظيفة، في المقابل يحلل الصرفي الكلمات نفسها بالكشف عن طبيعتها من حيث الجمود والتصرف، ومن حيث البنية بملاحظة مختلف التغيرات المعنوية واللفظية التي تطرأ عليها فيستخرج الأوزان والصيغ مبينا حركات البناء على "فاء" و"عين" الكلمة خاصة، تاركا حركة "اللام" للتحليل الإعرابي. فالكلمة إذاً هي وحدة التحليل وهي وحدة التركيب في كل منهما.

ج- قرب الصرف من النحو: تشبه العلاقة بين الصوت والمفردة والتركيب السلسلة لا تتزايد حلقاتها إلا باتصال الثانية بالأولى والثالثة بالثانية. يسفر تحليل اللغة إلى مستوياتها على السير في اتجاه تنازلي أو تصاعدي، وفي الحالين يمثل مستوى المفردات أول مرحلة تتجمع فيها الأصوات تصاعديا، ويتلاشى فيها التركيب تنازليا. إن توسط البنية الصرفية بين مستويين جعل منها عنصرا منفتحا على جبهتين فيؤمن بذلك علاقة مباشرة مع الأصوات من جهة ومع التراكيب من جهة أخرى، وسمح لها هذا الموقع الاستراتيجي بأن تكون مُستوعبة ومُستوعبة، وسمح لها أيضا أن تكون قريبة جدا من المستوى التركيبي وذلك عن طريق الاحتكاك المباشر به. وإذا كان ترتيب الأصوات وصفاتها يحددان الفروق اللغوية والدلالية بين كلم المستوى الأعلى منه، فإن ترتيب الكلم داخل المستوى الأقرب والأعلى منها مباشرة يحدد نحويا نوع الجمل والوظيفة النحوية وشروطها باعتماد الأصناف بالدرجة الأولى من اسم وفعل وحرف.

د-الصرف ذخيرة التركيب ومادته الأولية: إذا كان الصوت هو الذخيرة التي تستمد منها الكلمات مادتها وبناءها ومعانيها ، فإن كالم المستوى الصرفي المنتظمة على قوائم الاستبدال هي ذخيرة التركيب النحوي، وهي تمثل بنكا من الوحدات ذات البنى والمعاني المجردة المتباينة والمتشابهة في الوقت نفسه والقابلة للاتحاد بواسطة التركيب. تتجمع الوحدات الصرفية داخل هذا البنك في زمر متنوعة؛ فنجد زمرة الأفعال، وزمرة الأسماء، وزمرة الحروف وفقا للتقسيم الثلاثي، وزمرة المعاني الصرفية. وتتنوع زمرة الأفعال بين المتصرفة والجامدة، فتتوزع بين معان ثلاثة: الماضي والمضارع والأمر، وتتوزع المتصرفة منها بين التامة والناقصة إلى غير ذلك من التصنيفات، والوضع نفسه بالنسبة للأسماء؛ فنجد المعربة والمبنية، وتتنوع المعربة بين أسماء جامدة وأخرى مشتقة ما يطبع هذه الذخيرة بطابع اندراجي⁶⁶ متنوع؛ وهي إذ ذاك تسمح بتصدير عناصرها إلى النحو- على تخير منه وانتقاء- تحقيقا للإفادة المرجوة من التركيب.

تقدم الذخيرة الصرفية للتركيب خدمة بالغة الأهمية ليس من حيث إمداده بعناصر تركيبه فحسب، بل بمنحه فرص الاختيار بين تلك البنى التي تتضمنها جداولها؛ فإذا احتاج التركيب إلى جملة فعلية، طرحت له فعلا واسما، فإذا استدعى الأمر التعبير عن حدثٍ انقضى، قدمت له فعلا ماضيا، أما إذا تطلب السياق جملة اسمية أمَدَّتْه باسمين، أو باسم وفعل.

لا يتوقف كرم الذخيرة الصرفية عند حد تأمين هاتين البنيتين التركيبيتين؛ بل يُسَخَّرُ، أمام تمادي التركيب في طلب ما جدّ من المعاني النحوية، كلَّ إمكاناته من العناصر الصرفية فيمده بما تكتمل به حاجته إلى مختلف تلك المعاني من تعريف وتأنيث وتذكير وتصغير ونسب كما توفر له قوائم الحروف لتحقيق الجر والنصب والجرم والنفي والتوكيد وغيرها ذلك أن «المعاني النحوية تتوقف بشكل أساسي على القيم الصرفية»⁶⁷.

هـ-الوظيفة والمعنى الكلي المفيد: تختلف خصائص التركيب النحوي عن تلك الموجودة في المستوى الصرفي لاختلاف بنية كل منهما ذلك أن التركيب النحوي ميدان الوظائف والمعاني النحوية والدلالات السياقية الناتجة عن التأليف الذي يسنده النظم؛ فوظيفة الفاعل والمفعول لا تتحققان على المستوى الصرفي، كما إن المعنى الكلي هو مجموع المعاني الجزئية التي يتكون منها أي تركيب مفيد؛ يقول الجرجاني: «الكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق [...] ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد وأنه لابد من مسند ومسند إليه»⁶⁸؛ فمعنى: «اشتعل» منفصلا عن «الرأس» وعن «الشيب» لا تعني شيئا إلا ما خصت به من معنى في نفسها، في حين يقدم لنا تركيبهما باعتبارهما «مسندا» و«مسندا إليه» جملة مفيدة: «اشتعل الرأس» مع انتصاب التمييز «شيئا» «عن تمام الكلام»⁶⁹ بالجمع بين معاني: «الاشتعال» و«الرأس» و«الشيب» فيتحقق بذلك المعنى الكلي من اجتماع المعاني الجزئية على المستوى اللغوي مما يسمح ب بروز بعض الوظائف النحوية مثل: وظيفة الفعل «اشتعل» المقصود من مُضَيِّه تحقق الحدث الذي لا مفر منه، والفاعل «الرأس» مع التمييز «شيئا» الاسم الجامد

المنطاع في استسلام لذاك الاشتغال؛ وتُجرّد جميعها صرفياً: في صيغة " فافتعل الفعل فعلاً " وهي مثال الجملة الفعلية التي يكون لطبيعة عناصرها الصرفية أثر في توجيه الدلالة وتعزيزها بلاغياً من حيث تجدد الحدث أو ثباته.

و- التركيب النحوي مستوى التفعيل الصرفي: ينهنا السؤال الشهير: «ما أشدّ الحر»⁷⁰ إلى تلازم التوأم اللغوي "الصرف والنحو" ، ولعل الإشكال الذي أحدثته الإجابة على هذه الجملة الإنشائية تضافر في إيجاد عنصران: الحركة الإعرابية ذات الطبيعة النحوية التي هي "الضمة" في "أشدّ" بدل "الفتحة" ، وعناصر الكلم ذات الطبيعة الصرفية متأثرة بالإعراب حيث تحمّل "ما" الاسم المبني - والحال هذه - معنى "الاستفهام" بدل "التعجب" ، ووظف "المشتق" اسم التفضيل "أشدّ" وفق حدّه الاسمي وهو "اللاحدث" بدلا من تحميله معنى "الحدث والعمل" معا انسجاما مع معنى التعجب المستفاد من قصد المتكلم اللاحق.

يمكننا تحضير قائمة طويلة من البنى المتصرفية: فَعِلَ ، مُفَعَّل ، فاعِل ، يفعل ، تفعليل ، افعلوا ... الخ، والبنى الجامدة: اسم الإشارة، الاسم موصول، اسم الاستفهام، الضمير... الخ، ولنتركها على حالها إلى ما شاء الله، سنكتشف بعد فترة أنها لا تزال على الحياد في انتظار استنطاقها.

لا تتحرر الكلمة عند انتقالها من الدرس الصرفي إلى الدرس النحوي، من بنيتها ومن صفاتها ومن تصنيفاتها التي حكمت بها عليها طبيعتها قبل تقسيمات النحاة لها قديما وحديثا، بل إن انتقالها مرهون بخصائصها تلك؛ فإذا كانت اسمية الكلمة واشتقاقاتها وبنياتها ما يُعزّز طبيعتها في تصنيفها في قائمة الأسماء في مقابل الأفعال والحروف داخل الدرس الصرفي، فإن الشروط نفسها هي التي تسمح بمدّ العلاقة مع الدرس النحوي وذلك بتوجيه مختلف الوظائف النحوية وبإحداث ذلك التمايز بين وحدات الجملة. وعليه فإن تفعيل البنى الصرفية بواسطة التركيب النحوي يتحقق بطريقتين: باستثمار خصائصها الصرفية في تحمّل مختلف الوظائف النحوية، وباستقطاب هوياتها المختلفة بإدخالها في اتحاد متماسك على اعتبار التركيب مركزا تجميعيا وتأليفيا للأصوات والمفردات. إن مستوى التراكيب هو مستوى التفعيل الصرفي حيث يمكن لنا التأليف بين ما تفرق من الوحدات المتبينة والمتمايزة: اسم الإشارة "هذا" وصيغة فاعيل "سعيد"، وصيغة مُفَعَّل "مقبل"، فالوحدات في النظام الصرفي هي وحدات كامنة يحركها وينشطها دخولها في علاقات مع بعضها؛ فتتحقق بذلك فائدتها في رحاب النظم.

الخاتمة:

التلازم الصرفي النحوي حقيقة ثابتة في الدرس اللساني العربي بالرغم من اختلافهما موضوعا وبناء ومنهجيا وأهدافا، ومظاهره عديدة؛ أهمها: عناوين المؤلفات، ومضامينها، وتحليلاتها، وتبرير ذلك أن في كليهما انتحاء لسمت كلام العرب؛ لذلك استقرا في وعي النحاة تحت تسمية واحدة هي: "النحو". ويشكل الواقع العملي للعلمين مسوغا مقنعا لذلك التلازم؛ فالبنى الصرفية ذخيرة النحو، وعنصر مشترك في التحليل ساعد على ذلك احتكاكهما المباشر.

إن التلازم الذي اختص به الصرف والنحو في مقابل الانطباع باستقلالية قد تصل إلى حد القطيعة في ذهن الطالب، حرّياً بأن يحظى بالاهتمام، وحذاً لو تضاف الجزئيات التي طرحناها في بحثنا، مع مزيد من الإثراء والتسديد، إذا أمكن، إلى برنامج السنة الأولى ليسانس، تُوضَّح فيه النقاط التي تم تناولها بالشرح والتحليل، بل نأمل في استحداث مقياس يتأسس برنامجه على بيان أهم القضايا التي يتجسد من خلالها ذلك التفاعل بما يفتح المجال إلى استحداث مقياس ثانٍ يناقش محطات التفاعل بين الصرف والبلاغة ما دام الثلاثة علومًا لا تنفك روابطها لحاجة كل واحد منها إلى الآخر.

قائمة المصادر والمراجع

1. أحمد الحماوي: شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة والنشر، د.ط، د.ت.
2. -تمام حسان: الأصول دراسة استيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، د.ط.
3. الجاحظ: البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1418هـ-1998م.
4. الجرجاني (عبدالقاهر): دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط.
5. الجرجاني (علي بن محمد): التعريفات، تحقيق: د. إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث.
6. جلال البحري، مفاهيم أساسية في الاشتقاق: الجذر-الوزن-الصيغة، 23 نوفمبر 2014، منتدى تونس.
7. ابن جني: المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، 1373هـ-1954م، إحياء التراث القديم.
8. ابن جني: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت.
9. خديجة الحديثي: أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ-1960م.
10. الخفاجي (شهاب الدين أحمد): شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تحقيق: محمد كشاش، دار الكتب.
11. ابن درستويه (عبد الله بن جعفر): تصحيح الفصح، تحقيق: محمد بدوي المختون ورمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1425هـ-2004م.
12. رمضان عبد التواب: الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، ط1، 2006.
13. الزجاجة (عبد الرحمن): مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
14. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): المفصل في علم العربية، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ-2004م.
15. الاسترادي (رضي الدين): شرح الشافية، تحقيق: محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية.
16. ابن السراج: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ-1996م.
17. سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، دار الفكر، د.ط، د.ت.
18. السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية دار البيروني، ط2، 1428هـ-2006.
19. السيوطي: بغية الوعاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، ط1، 1384هـ-1964م.
20. عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3.
21. عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، المجمع الجزائري للغة العربية، 2016.

22. عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007.
23. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب، في علوم اللسان، المجمع الجزائري للغة العربية، 2010.
24. العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 2001.
25. محمد عبد العزيز عبد الدائم: نظرية الصرف العربي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية 2000، 21-2001.
26. محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطاحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1، 1405هـ - 1985م.
27. محمود الجاسم: التحليل النحوي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد العشرون، شوال 1421هـ - يناير 2001م.
28. ابن منظور (جمال الدين): لسان العرب، الناشر: مطبعة الجوانب، الأستانة، 1300هـ.
29. يحيى عبد الرؤوف جبر: الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح، 1992.
30. ابن يعيش: شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1422هـ - 2001م.

المجلات

1. أسماء محمد رفعت عبد الحكيم مراد: انفتاح الدرس الصرفي بين المنهج والظاهرة - استقراء وتحليل، جامعة السويس، كلية الآداب، العدد السابع، يناير 2017،
2. - محمد عبد العزيز عبد الدائم: نظرية الصرف العربي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1421هـ - 1422هـ الموافق ل 2000م - 2001م، ص38-ص41-ص46
3. محمود الجاسم: التحليل النحوي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد العشرون، شوال 1421هـ - يناير 2001م
4. عبد القادر رحيم: العنوان في النص الإبداعي أهميته وأنواعه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية، العددان الثاني والثالث، جانفي - جوان، 2008،

مواقع الأنترنت

- 1- حسن علي السعدي: ظاهرة اللحن في العربية ومشكلاتها، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، سنة الإصدار 2008، الموقع الإلكتروني: <http://www.iasj.net>، بتاريخ: 2020/08/24، الساعة 11:05.

الهوامش

1. - ينظر: ابن جني: المنصف، تحق: ابراهيم مصطفى، عبد الله أمين، وزارة المعارف، ط1، 1383هـ - 1954م، ج1، ص354.
2. ينظر: السيوطي: بغية الوعاة، تحق: محمد أبو الفضل ابراهيم، عيسى البابي الحلبي، 1384هـ - 1964م، ج1، ص83.
3. - خديجة الحديشي: أبنية الصرف في كتاب سيويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1385هـ، 1960م، ص31
4. - ابن جني: الخصائص، تحق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د. ط، د. ط، ص34
5. - العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تحق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995 ج2، ص219
6. - ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدائم: نظرية الصرف العربي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحولية الحادية والعشرون، الرسالة 158، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1421هـ - 1422هـ، ص21-ص22
7. - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح ص25
8. ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدائم: نظرية الصرف العربي، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 1421هـ - 1422هـ الموافق ل 2000م - 2001م، ص38-ص41-ص46

9. ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف، ص4 (التصريف جزء من الصرف، شمل عند المتقدمين كل كلمة لها جذر ووزن وصيغة فتكون قابلة للتوجيه معنى ولفظاً، غير أن ذلك لم يمنع المتأخرين من إدخال كل ما له صفة الكلمة، تصرفت أم لم تتصرف، تحت تسمية واحدة هي "الصرف" تمييزاً للصرف عن النحو؛ فيعني الأول بالوحدات اللغوية خارج التركيب، ويعني بها الثاني داخله.
10. خالد الأزهرى: شرح التصريح على التوضيح، ط2000، 1، دار الكتب العلمية، بيروت، ج1، ص11-12
11. ينظر: ابن جني: المنصف شرح كتاب التصريف، ص4
12. أسماء محمد رفعت عبد الحكيم مراد: انفتاح الدرس الصرفي بين المنهج والظاهرة - استقراء وتحليل، جامعة السويس، كلية الآداب، العدد السابع، يناير 2017، ص173
13. ينظر: العكبري: الباب في علل البناء والإعراب، تحقق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، ج2، ص219.
14. ينظر: عبد الرحمن الحاج صلح: لبني النحوية العربية، منشورات الجمع الجزائري للغة العربية، د.ط، 2016، ص273-274
15. 15- مكّي بن أبي طالب: مشكل إعراب القرآن، تحقق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط1405، 2، 1984م، ج63، 1
16. الحافظ الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقق: محمد عجّاج الخطيب: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1416، 3، هـ-1996م، ج2، ص12
17. 17- المعاني هي: الفطنة، المعنى والتبيين، الغناء والتجويد، التعمية والتورية، ينظر: حسن علي السعدي: ظاهرة اللحن في العربية ومشكلاتها، مجلة الأستاذ، جامعة بغداد، سنة الإصدار 2008، الموقع الإلكتروني: <http://www.iasj.net>، بتاريخ: 2020/08/24، الساعة 11:05.
18. ينظر: المرجع السابق
19. سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، دار الفكر، د.ط، د.ت، ص10
20. السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، ضبط وتعليق: عبد الحكيم عطية دار البيروني، ط1428، 2، هـ-2006، ص42
21. الجاحظ: البيان والتبيين، تحقق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1418، 7، هـ-1998م، ج2، ص2
22. سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، دار الفكر، د.ط، د.ت، ص12
23. شهاب الدين أحمد الخفاجي: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، تحقق: محمد كشاش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1998، 1، ص97.
24. ينظر: ابن درستويه: تصحيح الفصح، تحقق: محمد بدوي المختون ورمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1425هـ-2004م، ص452
25. ينظر: أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة والنشر، ص18
26. سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص9
27. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تحقق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، ص410.
28. ابن جني: الخصائص، ج1، ص33
29. عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2007، ص49
30. ابن جني: الخصائص، تحقق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت، ج1، ص242
31. عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب، في علوم اللسان، الجمع الجزائري للغة العربية، 2010، ص388
32. عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي: مجالس العلماء، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، ص3
33. ابن منظور: لسان العرب ج4، ص38
34. الجرجاني: التعريفات، تحقق: د إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، ص112.
35. سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص17
36. الجرجاني: التعريفات، ص164
37. يحيى عبد الرؤوف جبر: الشواهد اللغوية، مجلة الأبحاث للنجاح، مجلد1992، 2، ص256
38. ابن جني: الخصائص، ج1، ص117

39. سبيويه: الكتاب، تحقق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1408هـ-1988م، ج1، ص109
40. سبيويه: الكتاب، ج2، ص86
41. عبد القادر رحيم: العنوان في النص الإبداعي أهميته وأنواعه، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، العددان الثاني والثالث، جانفي- جوان، 2008، نقلا عن ليو هوك: la marque du titre: dispositif semiotique d'une pratique textuelle, mouton publishers, Newyork, 1981, P: 05.
42. محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطاحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1، 1405هـ-1985م
43. ابن جني: الخصائص، تحقق: محمد علي النجار، د.ط، د.ت، ص34
44. ابن السراج: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة، ط3، 1418هـ-1996م، ج1، ص36
45. ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدائم: نظرية الصرف العربي، ص21
46. ابن السراج: الأصول في النحو، مؤسسة الرسالة في الطباعة والنشر، 1418هـ-1996م، ص222، ص410، ص418.
47. ابن السراج: الأصول في النحو، ج1، ص159
48. الزمخشري: المفصل في علم العربية، ص560-561
49. المرجع نفسه، ص561-562
50. محود الجاسم: التحليل النحوي، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، العدد العشرون، شوال 1421هـ-يناير 2001م، ص337.
51. الاسترادي: شرح الشافية، تحقق: محي الدين عبد الحميد وآخران، دار الكتب العلمية، ج1، ص2
52. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: منطق العرب في علوم اللسان، ص290
53. ينظر: جلال البحري، مفاهيم أساسية في الاشتقاق: الجذر-الوزن-الصيغة، 23 نوفمبر 2014، منتدى تونس
54. ينظر: تمام حسان: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو-فقه اللغة-البلاغة، عالم الكتب، د.ط، ص59
55. المرجع نفسه، ص120
56. العكبري: الباب في علل البناء والإعراب، تحقق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط2001، ج1، ص42
57. ابن جني: المنصف في شرح التصريف، ج1، ص4
58. ينظر: المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
59. الاسترادي: شرح الشافية، ج1، ص6
60. ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدائم: نظرية الصرف العربي، ص17
61. ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح: السماع اللغوي العلمي عند العرب ومفهوم الفصاحة، ص305
62. الزجاجي: مجالس العلماء، تحقق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص2
63. عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط3، ج1، ص1
64. عبد الرحمن الحاج صالح: البنى النحوية العربية، ص57
65. المرجع نفسه، ص40
66. يرجع الطابع الاندراجي -في ما يبدو لنا- للأفعال والأسماء إلى التقسيم الثلاثي؛ ذلك أن الاسم -مثلا- تدرج تحته أنواع منها: الضمائر والإشارات والمشتقات، ومن حيث عدم العمل يندرج تحته ما يعمل، ومن حيث الإعراب يندرج تحته المبنيات .
67. رمضان عبد التواب: الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، مكتبة بستان المعرفة، ط2006، ج1، ص7
68. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص4 و ص7
69. المرجع نفسه، ص5
70. سعيد الأفغاني: من تاريخ النحو، ص10